

العقود
والعقوبات
من الجواز الكافي

ان يتناولها باعني اذ لا يعاد اليه الا بحجاب العالي
 وقوله **و لا يعاد اليه** جمعتم بين احواله
 والا استقبال السئلة في جواب النبي يوسف
 فعلمه ان اذ يقوله بسبب اختلاف ايجاب عتق
 ووصية الالفاظ الدالة على ذلك في طرق الكلام
 لان الحقيقة والمجاز من صفات الالفاظ وقوله
 نظر لانه لا يستلزم الثاني في طريق كلامه
 ان كان المراد ايجاب عتق في الجاهل او كونه يعا
 فخطا ان المراد ايجاب عتق بعد الموت وقوله
 هذا الكلام تدبير والتدبير جازم وقع وقع هو
 وصية والوصية يقتر فيها احواله العارضة
 والمستقل في ذلك ما كان في ملكه وما يوجد
 بعد الموت وامامها بينهما فليس يدخل تحت كلام
 نبي المصطفى مدبرا حتى يموت فعلمه ان اسرسل
 بانها وسلم من الاعتراف **باب**
العتق على جعل الجعل بالفتح ما جعل له انسان من
 شي على شي يفعله وكذلك الجعالة بالكسر وانما
 اخر هذا الباب لكون المال غير اصل في باب العتق
 ومن اعنت عبده على ما له من مال كان من حرمه
 او حيوان وغيرهما مثل ان يقول انت حر على
 الف درهم او ياتك درهم او علي ان يملكك الف
 او علي الف يودعها او علي ان يملكني الف او علي
 ان تجيبني بالف فغسل العبد عتق سائغة يقول له انما
 كلمة علي للشرط فيكون العتق معلقا بشرط اذا الا
 مما وقال ان ادبت في الغلام ما قيل انما تكون للشرط

اجماع مع مضاف اليه الملك او في سببه فهذا الكلام من
 حيث انه ايجاب العتق يتناول العبد المملوك اعيان
 المحالة لوراثة ليعتق ايجاب مضافا الي الملك
 فيعتق مدبرا لا يجوز بغيره ومن حيث انه ايضا يتناول
 الذي يشترطه اعيان المحالة المترتبة وفي حالة
 الموت ويصير مدبرا بغيره ولا يصير مدبرا قبله
 كالذي كان في ملكه لانه لم يتناول الكلام حالة
 التملك لانه حيث ان ايجاب لعدم الاضافة الي الملك
 واي سببه ولا من حيث الا بها لانه يكون عند
 الموت فكان حال التملك استيقنا لا محض لم يتناول
 اللفظ فلا يصير مدبرا حال التملك وانما عند الموت
 اذا كان موجودا في ملكه يصرح انه قال كل مملوك
 او ما اذ كان في حوزة قوله في حسب الحالة
 المترتبة فيصير مدبرا لكون العتق في الموضع
 وصية بخلاف قوله كل مملوك املكه او في حوزة
 بعد عتقا ما تقدم لانه تصرف واحد وهو ايجاب
 العتق وليس فيه ايضا والحالة محض استقبال
 لا يتناولها الا ايجاب لعدم الاضافة الي الملك او في
 سببه فافتقرا وعلي هذا قوله في ايجاب العتق
 يقع مضافا الي الملك معطوف على قوله في ايجاب
 يعني ان يكون جواب سوال مقدر كما ذهب اليه
 بعض السادة من قاله وهو ان يقال ينبغي ان لا
 لا يتناول الا ايجاب المصطفى المطلق لا في الجاهل ولا
 في المال لان التناول انما يكون مضافا الي الملك
 او في سببه وليس احد لها في حقه بوجود ايجاب